

Distr.: General
28 March 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٣/٢٠١٥، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، عن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة بالمنظمة؛ (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي؛ (ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات المتقيد بها؛ (د) رأي بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة لهذه المهمة مناسبة وكافية وموزعة بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات. وفي القرار ذاته، طلب المجلس أيضا: (أ) تقديم معلومات في الوقت المناسب عن أي تحديات تُصادف في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة؛ (ب) استعراض إجراءات الاستقدام؛ (ج) عرض تقييم المخاطر في المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول هذا التقرير طلبات المجلس في القرارات السابقة، مثل الخسائر المالية التي حددتها التحقيقات فضلا عن طريقة استردادها ومقدار المسترد منها (القرار ٢١/٢٠١٤)، وعناوين كافة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنة وما حصلت عليه من تقديرات (القرار ٢٤/٢٠١٣)، والمسائل ذات الشأن المتعلقة بالكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (القرار ١٨/٢٠١٢)، والدروس المستفادة بشأن العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات وبشأن حالات الغش



الرجاء إعادة استعمال الورق

190416 070416 16-05028X (A)



والإجراءات المتخذة في حالات سوء السلوك (القرار ٢٢/٢٠١١)، والطلبات المقدمة من أي جهة من غير الدول للكشف عن التقارير السابقة لعام ٢٠١٢ (القرار ٢٣/٢٠١١). ويُعرض رد الإدارة على هذا التقرير على نحو مستقل (القرار ١٣/٢٠٠٦) ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في تذييل لهذا التقرير (وفقاً للوثيقة DP/2008/16/Rev.1).

عناصر لقرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير؛ (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لتعزيز مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

المحتويات

الصفحة

٤		مقدمة
٤		أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩		ثانيا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٠		ثالثا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١١		رابعا - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات
١١		ألف - عمليات مراجعة حسابات المقر
١٢		باء - عمليات مراجعة حسابات البرامج القطرية
١٤		جيم - عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي
١٦		دال - مراجعة حسابات المشاريع
١٧		هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات
١٨		خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات
١٩		سادسا - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية
٢١		سابعا - التحقيقات
٣١		ثامنا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٣١		تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى
٣٢		عاشرا - الرأي

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
- ٢ - تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٣ - التوصيات التي لم تُحسم لمدة ١٨ شهرا أو أكثر
- ٤ - موجز قضايا التحقيق المؤيدة بأدلة في عام ٢٠١٥، بحسب نوع الادعاء
- ٥ - المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن السنة التقييمية ٢٠١٥

مقدمة

١ - يُقدّم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مُقدّمة تلبية لقرارات المجلس التنفيذي على النحو المذكور في هذه الوثيقة.

أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

٢ - يهدف المكتب إلى أن يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظاما فعالا للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة فعاليات البرنامج الإنمائي في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقره مدير البرنامج.

٣ - وتتطلب المعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات أن يُقدم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقريراً إلى مستوى داخل المنظمة يتيح لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات أن تضطلع بمسؤولياتها، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنويا على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. ويؤكد المكتب بموجب هذا التقرير استقلاله التنظيمي. وفي عام ٢٠١٥، تحرر المكتب من التدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات، وأداء أعماله وإبلاغ ما يتوصل إليه من نتائج.

٤ - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلا من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في ٢٠١٥ ارتياح العملاء لسير تلك العمليات. ويضطلع كل خمس سنوات باستعراضات دورية خارجية لضمان الجودة. وقد أسفر الاستعراض الخارجي الثاني للتحقيقات الذي أنجز في عام ٢٠١٥ عن رأي عام مفاده أن المكتب يتقيد على نحو تام بسياساته ومبادئه ومبادئه التوجيهية الأساسية وأنه يضطلع بأعماله التحقيقية بمهنية وكفاءة. وأكد الاستعراض الخارجي الثاني للمراجعة الداخلية للحسابات الذي أجري في عام ٢٠١٢ استمرار تقيد المكتب بوجه عام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. ومن المقرر إجراء الاستعراض الخارجي الثالث للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧. وفي الوقت ذاته، أظهر الاستعراض الداخلي الذي أجري في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تحسنا كبيرا ومستمرًا منذ إجراء الاستعراض الخارج الأخير.

٥ - وظل المكتب يتلقى دعماً قوياً من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وكان مدير المكتب يشارك في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي (مع رؤساء مكاتب الرقابة الآخرين) مما أتاح له مناقشة التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. بمراجعة الحسابات التي لها أهمية مؤسسية وتُعرض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وواصل المكتب عقد اجتماعات منتظمة مع المكاتب المركزية والإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

٦ - وواصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، بوصفها إحدى هيئات الرقابة الخارجية المستقلة للبرنامج الإنمائي، تقديم المشورة إلى مديرة البرنامج الإنمائي لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٥، استعرضت اللجنة خطة عمل المكتب السنوية لعام ٢٠١٥ وتنفيذها من خلال التقارير المرحلية الفصلية. واستعرضت اللجنة أنشطة المكتب المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٤ الذي قدمه المكتب إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥. وكانت اللجنة تعقد جلسات خاصة مع مدير المكتب خلال كافة الاجتماعات الدورية التي عقدتها في عام ٢٠١٥ وفقاً لاختصاصات اللجنة.

التنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين

٧ - ظل المراجعون الخارجيون لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على مراجعات الحسابات التي يُجريها المكتب، فضلاً عن عملياته لاستعراض ضمان جودة عمليات المراجعة التي تقوم بها أطراف ثالثة^(١) لحسابات المشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية (المعروفة بمشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني).

أساس تقديم الضمان المستقل إلى مديرة البرنامج

٨ - لأغراض توفير ضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونُظم الرقابة، شملت خطة عمل المكتب السنوية لعام ٢٠١٥ مزيجاً مناسباً من وحدات العمل والمهام والأنشطة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، والمشاريع المُنفذة مباشرة، والمنح المقدمة من الصندوق

(١) في هذا السياق، تُشير عبارة "مراجعات الحسابات التي تجريها أطراف ثالثة" إلى مراجعات الحسابات التي لا يجريها المكتب ولا تُجرى نيابة عنه. ويقوم بإجراء مراجعات حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة الحسابات التي تستعين بها وتديرها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي). ووافقت مديرة البرنامج على خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ على إثر إقرارها من جانب اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وخلال عام ٢٠١٥، لم يواجه المكتب أي تحديات في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة تستلزم تقديم معلومات في حينه إلى المجلس التنفيذي بموجب القرار ١٣/٢٠١٥.

تقييم الخطر المؤسسي فيما يتعلق بتخطيط العمل السنوي (القرار ١٣/٢٠١٥)

٩ - أعد المكتب خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥ بعد إجراء تقييم للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها مراجعته للحسابات في البرنامج الإنمائي ككل. واضطلع المكتب بعملية التخطيط بطريقة تشاركية، بإجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية. وتشاور المكتب أيضا مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان أن يكون النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي سليما، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمديرة البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

١٠ - يستخدم المكتب منهجية لتقييم المخاطر منذ عام ٢٠٠٦، ويقوم سنويا بصقلها وتوسيع نطاقها كيما تشمل العناصر المختلفة للنطاق المشمول بمراجعته. واستخدمت نماذج مستقلة لتقييم المخاطر لتحديد عمليات مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية، ومشاريع التنفيذ المباشر، وبرامج/مشاريع الصندوق العالمي، والمقر، ووحدات العمل الإقليمية. وفي أواخر عام ٢٠١٥، طور المكتب نموذجا مُجمعا للمخاطر يشمل جميع عناصر نطاق مراجعة الحسابات لأغراض إعداد خطة العمل لعام ٢٠١٦.

١١ - تناولت منهجية المكتب لتقييم المخاطر كامل عملية تقييم المخاطر بدءاً من تحديد المخاطر إلى قياسها، وتحديد أولوياتها وتقدير مرتبتها. وقد كانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على السواء، وكانت مُصنّفة من حيث كونها استراتيجية أو سياقية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية، وفقا لفئات المخاطر التي حددها إدارة البرنامج الإنمائي المركزية للمخاطر. ويُحدد التصنيف النهائي للمخاطر من قبل المكتب مدى تواتر عمليات مراجعة الحسابات، ولكنه يمكن تعديله بعد إجراء مشاورات مع الإدارة. وعموما، كان يتم مراجعة حسابات الكيانات التي صُنّفت بأنها "عالية الخطورة جدا" كل سنتين، والكيانات التي صُنّفت بأنها "عالية الخطورة" كل ثلاث سنوات، والكيانات التي صُنّفت بأنها "متوسطة الخطورة" كل أربع سنوات، والكيانات التي صُنّفت بأنها "منخفضة الخطورة" كل خمس إلى ست سنوات.

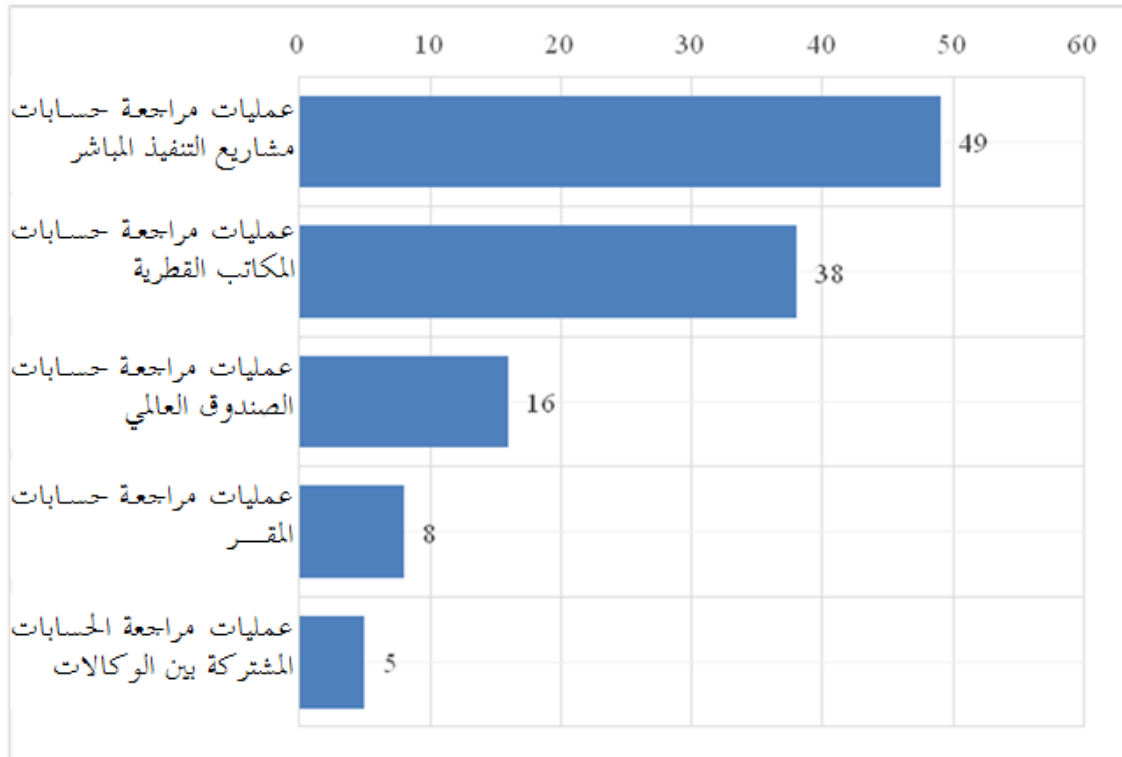
تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

١٢ - في عام ٢٠١٥، أصدر المكتب ١١٦ تقريراً لمراجعة الحسابات، شملت ما يلي:
٨ تقارير لمراجعة حسابات المقر؛ و ٣٨ تقريراً لمراجعة حسابات المكاتب القطرية؛

و ١٦ تقريراً لمراجعة منح الصندوق العالمي (منها تقريران موحدان)؛ و ٤٩ تقريراً لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر؛ و ٥ تقارير لعمليات مراجعة حسابات مشتركة بين الوكالات (انظر الشكل ١). ووفقاً للقرار ٢٠١٣/٢٤، يُقدّم المرفق ٢ كافة عناوين تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة في عام ٢٠١٥ وتقديراتها.

١٣ - ونظراً لأن معظم تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥ كانت تتناول الأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٣، تعكس نتائج مراجعة الحسابات بصفة عامة حالة البرامج والعمليات في عام ٢٠١٤. وقد شملت عمليات مراجعة الحسابات الـ ١٠٣ التي أجريت على الصعيد القطري نحو ٢,٥ بليون دولار (٥٣ في المائة) من حوالي ٤,٧ بلايين دولار هي نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني في عام ٢٠١٤. وهناك مبلغ إضافي قدره ١,٩٢ بليون دولار هي عبارة عن نفقات شملتها عمليات مراجعة الحسابات التي أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني.

الشكل ١ - عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٥ ونوعها

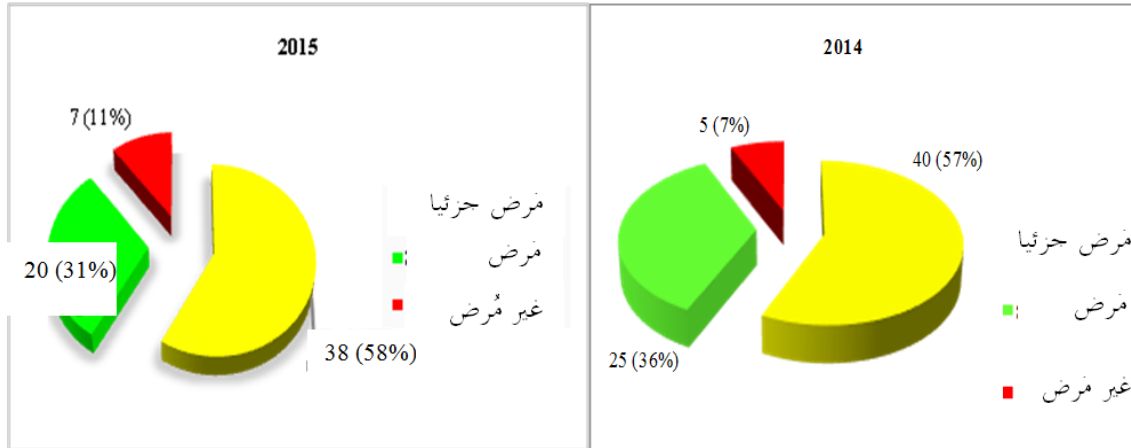


تقديرات عمليات مراجعة الحسابات

١٤ - استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يمنح المكتب تقديرا للمراجعة لأغلب تقاريره التي تعكس كفاءة الحوكمة وفعاليتها، وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة على مستوى الكيان التي روجعت حساباته. وتشمل الاستثناءات مراجعات المتابعة، والمراجعات التي تقتصر على الناحية المالية لمشاريع التنفيذ المباشر التي اضطلعت بها شركات مراجعة حسابات نيابة عن المكتب، وتقارير موحدة بشأن عدة عمليات مراجعة، وعمليات مراجعة أخرى محدودة النطاق والأهداف.

١٥ - ومن الـ ١١٦ تقريراً، لم يتضمن ٥١ تقريراً تقديراً عاماً. ومن الـ ٦٥ تقريراً المتبقية، مُنح ٢٠ تقريراً (٣١ في المائة) تقدير “مرض”؛ و ٣٨ تقريراً (٥٨ في المائة) تقدير “مرض جزئياً”؛ و ٧ تقارير (١١ في المائة) تقدير “غير مرض” (انظر الشكل ٢). وتظهر مقارنة توزيع تقديرات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٥ مع تقديرات المراجعة في عام ٢٠١٤ انخفاضاً طفيفاً في تقديرات “مرض” (بنسبة ٥ في المائة)، وزيادة طفيفة في تقديرات “مرض جزئياً” و “غير مرض” (بنسبة ١ و ٤ في المائة، على التوالي). وتتعلق التقارير التي مُنحت تقدير “غير مرض” بعمليات مراجعة خمسة مكاتب قطرية وعمليات مراجعة لمشاريع التنفيذ المباشر.

الشكل ٢ - مقارنة تقديرات مراجعة الحسابات (عام ٢٠١٥ مقابل عام ٢٠١٤)



١٦ - فيما يتعلق بمشاريع التنفيذ المباشر، هناك نوعان من مراجعة الحسابات: (أ) مراجعة مالية تضم بيانات نفقات المشاريع، والأصول الثابتة، والنقدية؛ (ب) مراجعة مشتركة تضم مراجعة مالية ومراجعة لنظم الرقابة الداخلية. وتُسفر المراجعات التي تكون مالية فقط وتضطلع بها شركات مراجعة حسابات عن رأي لمراجعة الحسابات بشأن النفقات والأصول وبشأن النقدية المتاحة، حيثما ينطبق ذلك، ولكنها لا تكون في شكل تقدير للمراجعة يُحدده المكتب. ومن الـ ٤٩ مراجعة لمشاريع التنفيذ المباشر المضطلع بها في عام ٢٠١٥، كان هناك ٤٥ مراجعة مالية

فقط أصدرت بشأنها شركات مراجعة الحسابات ٣٤ رأيا غير مشفوع بتحفظات و ١١ رأيا مشفوعا بتحفظات بشأن بيانات نفقات المشاريع. وبلغ صافي الأثر المالي للمشاريع التي صدرت بشأنها آراء مشفوعة بتحفظات، والتي صاحبها امتناع عن إبداء الرأي ١،٨ مليون دولار (١،٠ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات). وأسفرت عمليات مراجعة بيانات الأصول الثابتة، البالغ عددها ٣٢ عملية، عن إصدار ٢٧ رأيا بدون تحفظات، و ٤ آراء مشفوعة بتحفظات ورأي سلبى واحد. وبلغ صافي الأثر المالي للآراء خلاف تلك التي لم تكن مشفوعة بتحفظات ٣٤٦ ٠٠٠ دولار.

ثانيا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٧ - عملا بقرار المجلس التنفيذي ٨/٢٠١٢، يُعلن البرنامج الإنمائي عن جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن المكتب اعتبارا من عام ٢٠١٢ فصاعدا، ويكفل في الوقت نفسه الحفاظ على سلامة وجودة المعلومات المفصح عنها من خلال بذل المكتب العناية الواجبة وتنفيذه عمليات ضمان الجودة. ويواصل المكتب أيضا إطلاع الدول الأعضاء على التقارير النهائية متى كانت تلك التقارير تتضمن نتائج تتصل بتلك الدول، ويعطيها ثلاثة أسابيع لاستعراض تلك التقارير وإبداء تعليقاتها فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية المسائل الحساسة، وهو بذلك يحترم الحاجة إلى حماية المعلومات الواردة في تقارير المراجعة قبل نشرها.

١٨ - وفي عام ٢٠١٥، كشف البرنامج الإنمائي علنا عن ١١٦ تقريرا من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، منها ١١ تقريرا جرى تحريرها تحريرا جزئيا نظرا لاحتوائها على معلومات حساسة. وتلقت الصفحة الإلكترونية المتعلقة بالإفصاح عن تقارير المراجعة (<http://audit-public-disclosure.undp.org/>) ٨٤٤ ٤ زيارة، وذلك بزيادة قدرها ٣٠ في المائة عن عام ٢٠١٤.

١٩ - وإلى جانب التقارير التي كُشف عنها علنا، تلقى المكتب في عام ٢٠١٥ طلبا من حكومة هولندا للاطلاع على ١٣ تقريرا صدرت قبل عام ٢٠١٢ (ثلاثة تقارير صدرت في عام ٢٠٠٩، واثنان في عام ٢٠١٠ وثمانية في عام ٢٠١١). ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٣/٢٠١١، يُبلغ المكتب المجلس بموجب هذا التقرير بأنه لم يرد أي طلب آخر في عام ٢٠١٥ من أي جهة ليست دولة عضوا، أو من منظمة حكومية دولية مانحة، أو من الصندوق العام بشأن الاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات الصادرة قبل عام ٢٠١٢.

ثالثا - ملاك الموظفين والميزانية

٢٠ - كان لدى المكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما مجموعه ٨١ وظيفة معتمدة مقابل ٨٠ وظيفة معتمدة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فقد تم تجميد وظيفة واحدة حتى إشعار آخر؛ وبذلك كان لدى المكتب ٨٠ وظيفة عاملة في عام ٢٠١٥.

عملية الاستقدام (القرار ١٣/٢٠١٥)

٢١ - من الوظائف العاملة البالغ عددها ٨٠ وظيفة، كان هناك ٧٧ وظيفة مشغولة، وثلاث وظائف شاغرة. وكان المكتب يرصد معدل الوظائف الشاغرة ومتوسط عدد الشهور التي كانت الوظائف شاغرة فيها كل ثلاثة أشهر في عام ٢٠١٥. وقياسا بمستوى مقبول لمعدل الشغور قدره ٧ في المائة حددته المكتب لنفسه حقق المكتب معدل شغور عاما أفضل نسبته ٤ في المائة. وقياسا بغاية حدها بستة أشهر لبقاء الوظيفة شاغرة، حقق المكتب متوسطا أفضل قدره خمسة أشهر.

الميزانية

٢٢ - في عام ٢٠١٥، كانت ميزانية المكتب الإجمالية المعتمدة قدرها ١٨،٤ مليون دولار. وكانت هذه الميزانية ممولة أساسا بمبلغ ١٣،١ مليون دولار (٧١ في المائة) من الموارد الأساسية و ٥،٣ ملايين دولار (٢٩ في المائة) من موارد أخرى. وفي نهاية الأمر، حصل المكتب على ١٧،٥ مليون دولار (انظر الشكل ٣). ويرجع الفرق البالغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار إلى حجب إدارة البرنامج الإنمائي لمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار للتكاليف والمخاطر غير المنظورة، وإلى مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار مقابل الوظيفة المُجمَّدة.

٢٣ - وكانت الميزانية البالغة ١٧،٥ مليون دولار تقل بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار عن الميزانية المتلقاة في عام ٢٠١٤ والبالغة ١٧،٨ مليون دولار. وبالإضافة إلى المبلغ ١٧،٥ مليون دولار، كان هناك مبلغ مليون دولار في شكل تكاليف مباشرة مقابل مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر حُمِّل على الميزانية المعنية لكل من مشاريع التنفيذ المباشر التي حُوت مراجعة حساباتها. وبالإضافة إلى ذلك، حصل المكتب أيضا على مساهمة قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار من مكتب السياسات ودعم البرامج مقابل أنشطة التحقيقات المتصلة بالالتزام الاجتماعي والبيئي للبرنامج الإنمائي.

الشكل ٣ - موارد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)	
١٠،٢	مراجعة الحسابات
٥،٥	التحقيقات
١،٧	الإدارة والدعم
٠،١	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
١٧،٥	المجموع

أثر قيود الميزانية على ولاية مراجعة الحسابات (القرار ١٣/٢٠١٥)

٢٤ - نتيجة لقيود الميزانية والموارد، أرجأ المكتب عدة أنشطة لمراجعة الحسابات إلى عام ٢٠١٦، ولكن هذا الإرجاء لم يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة المكتب على تحقيق التغطية المرجوة بالمراجعة الداخلية للحسابات وتقديم ضمان مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٥. وعموماً، لم تكن هناك تحديات خلال السنة تؤثر على قدرة المكتب على الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالرقابة.

رابعاً - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات

ألف - عمليات مراجعة حسابات المقر

٢٥ - كانت عمليات مراجعة الحسابات الثماني بالمقر تتعلق بوحدي عمل بالمقر، وأربع مهام مؤسسية وبرنامج ومشروع. وكان تقدير مراجعة حسابات المكتب القانوني "مرضية جزئياً" وأوصت المراجعة بإدخال تحسينات على أداء المكتب فيما يتعلق بإدارة القضايا التأديبية فضلاً عن تحسينات في الهيكل والقدرة التنظيمية. وكان تقدير مراجعة حسابات ممارسات استرداد التكاليف "مرضية جزئياً" وأوصت بالتنفيذ التام للمنهجية الجديدة لتكاليف المشاريع المباشرة، فضلاً عن تحسين وثائق الأساس الذي يتم عليه توزيع دعم الإدارة العام بين الوحدات. وكان تقدير مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالتحويل الإلكتروني للأموال من جانب شعبة الميزانية في البرنامج الإنمائي "مرضية"، وأسفرت عن توصيات بوضع إجراءات للاستعراض والتحديث المنتظمين تحكم عملية الدفع الإلكتروني، واستعراض العقد المبرم مع المصرف، والانتهاء من إجراءات التشغيل الموحدة فيما يتعلق بعملية التسويات المصرفية للمقر.

٢٦ - ومن عمليات مراجعة الحسابات الثماني، اضطلع بخمس مراجعات باستخدام نهج للمراجعة الحسابية للأداء، بالتركيز على كفاءة وفعالية النظم والإجراءات.

عمليات مراجعة الأداء

- ٢٧ - أسفرت مراجعة ممارسات الرصد عن توصيات تهدف إلى تحسين جوانب الضعف في تصميم العملية، وتعزيز القدرات ووضع أدوات إضافية. وأوصت مراجعة حسابات إدارة السفر بمواصلة الجهود من أجل إدارة السفر بصورة فعالة من حيث التكلفة وإدارة أكثر كفاءة قبل وبعد السفر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوصت مراجعة حسابات إدارة المشتريات بتعزيز الكفاءة ووفورات التكلفة عن طريق إدخال تحسينات على أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة عبر المنظمة، فضلاً عن تحسين الطريقة التي يُحدد بها البرنامج الإنمائي البائعين المناسبين ويختارهم، وتتبع مخاطر الشراء ككل. وأوصت مراجعة حسابات برنامج إقليمي لأفريقيا بالتنفيذ المنهجي لأهم العناصر في حافظة المشروع وتحسين رصد البرنامج ومشاريعه. وأخيراً، أوصت مراجعة حسابات أحد المشاريع في المنطقة الأفريقية بتنقيح وثيقة البرنامج وإكمالها بحيث تعكس التغييرات المدخلة على الخطة الأصلية.
- ٢٨ - وأسفرت تقارير مراجعة الحسابات الثمانية للمقرر عن ٤٣ توصية، منها ١٢ توصية (٢٨ في المائة) قُدرت بأنها ذات أولوية عالية.

باء - عمليات مراجعة حسابات البرامج القطرية

- ٢٩ - اشتملت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الثمانية والثلاثين الصادرة في عام ٢٠١٥ على ٣٧ عملية مراجعة ذات نطاق عام وعملية مراجعة واحدة لمهمة وظيفية محددة (إدارة السلامة والأمن). وتُجمّع المسائل الهامة وفقاً لمجال المراجعة/المجال الفرعي للمراجعة في الشكل ٤؛ وتُعتبر المسائل التي ذكرت في خمسة مكاتب على الأقل مسائل متكررة.

الشكل ٤ - المسائل المتكررة لمراجعة حسابات المكاتب القطرية

(معروضة وفقاً للمجال الفرعي الذي قُدم بشأنه أكبر عدد من التوصيات، انظر الشكل ٥)

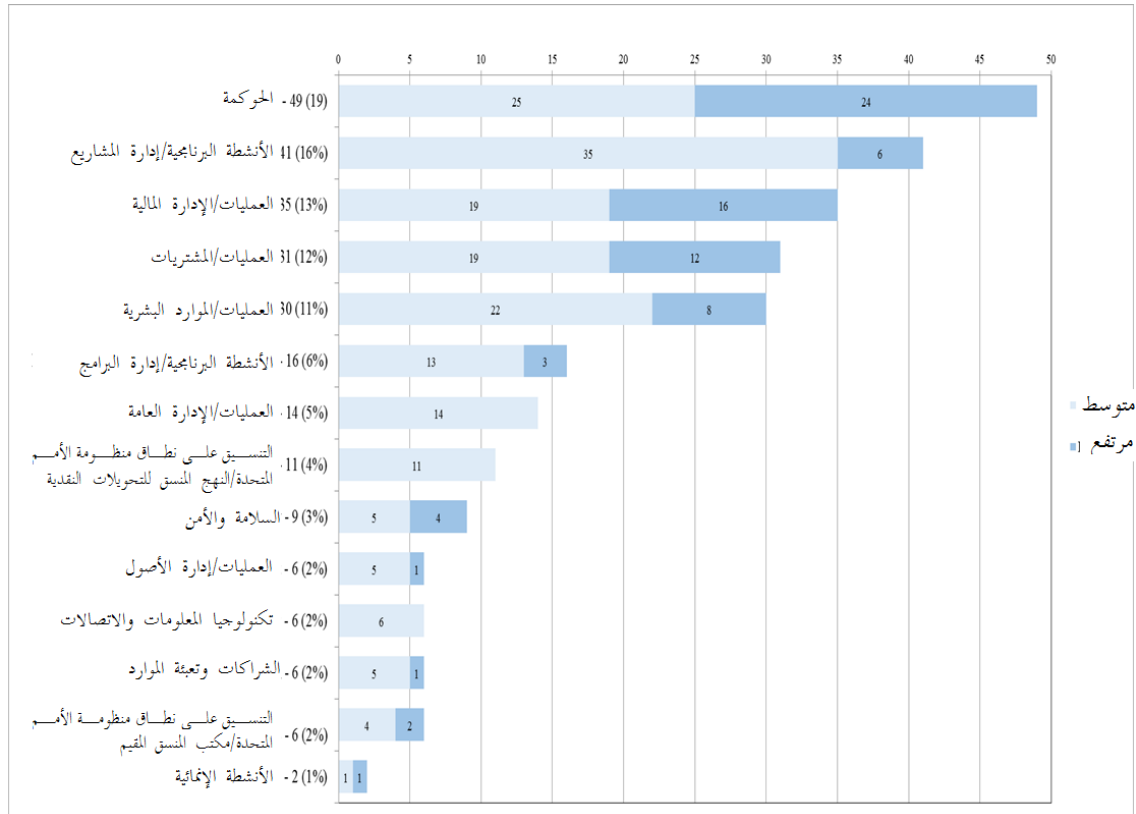
المسائل المتكررة لمراجعة الحسابات	مجال المراجعة/المجال الفرعي للمراجعة
- الاستدامة المالية للمكتب المعرض للخطر (١٠ مكاتب) - عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي، بما في ذلك عدم وجود اختصاصات، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، وعدم اتساق الأدوار وفقاً لنظام أطلس (٦ مكاتب) - عدم كفاءة إدارة المخاطر ورصدها (٥ مكاتب)	الحكومة والإدارة الاستراتيجية
عدم كفاءة تنفيذ المشاريع، بما في ذلك ضعف الرصد والتقييم، وعدم أداء أنشطة ضمان المشاريع، وتأخر إقفال المشاريع وسوء تصميم المشاريع (٢١ مكتباً)	الأنشطة البرنامجية/إدارة المشاريع

مجال المراجعة/المجال الفرعي للمراجعة	المسائل المتكررة لمراجعة الحسابات
العمليات/الإدارة المالية	• عدم كفاية الضوابط على السُلْف النقدية، بما في ذلك تأخر تصفية السُلْف النقدية، وعدم صحة تسجيل السُلْف النقدية* (٩ مكاتب) • عدم كفاءة إدارة تحويل الأموال والتسوية المصرفية (٥ مكاتب)
العمليات/المشتريات	• جوانب الضعف في إدارة المشتريات، بما في ذلك عدم إعداد خطط المشتريات*، ونقص قدرات موظفي المشتريات، ووجود حالات شراء لم تُقدم إلى لجان استعراض المشتريات* وضعف مبررات التعاقد المباشر (١٦ مكتباً) • عدم كفاءة إدارة العقود الفردية، بما في ذلك عدم تحديد آجال المدفوعات والمنجزات المتوقعة ومراحلها الرئيسية على النحو السليم* (٨ مكاتب)
العمليات/الموارد البشرية	• جوانب الضعف في إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك عدم وجود خطط للموارد البشرية (الاستقدام وتعلم الموظفين)*، وعدم إتمام دورات التدريب الإلزامي للموظفين، وعدم كفاءة إدارة المزايا والاستحقاقات المتعلقة بالموظفين (٦ مكاتب) • جوانب الضعف في عملية الاستقدام، بما في ذلك عدم إجراء التقييم السليم للمؤهلات الفنية للمرشحين وعدم الاحتفاظ بوثائق ملائمة (٦ مكاتب) • عدم إتمام تقييم تنمية إدارة الأداء ودورات التدريب الإلزامي* (٥ مكاتب)
الأنشطة البرنامجية/إدارة البرامج	• عدم كفاءة إدارة البرامج، بما في ذلك نقص الرقابة على البرامج، وسوء إدارة موارد البرامج وعدم إجراء تقييم للبرامج (١٠ مكاتب)
العمليات/الإدارة العامة	• جوانب الضعف في إدارة السفر، بما في ذلك عدم الالتزام بسياسة وإجراءات السفر فيما يتعلق بشراء تذاكر السفر بالطائرة وبدلات الإقامة اليومية (٨ مكاتب) • ضعف التدابير الأمنية، بما في ذلك عدم تحديث واختبار خطط استمرارية العمل (٦ مكاتب) • عدم كفاءة إدارة الأصول، بما في ذلك عدم توثيق وصيانة الأصول على النحو السليم وعدم الاضطلاع بتحقيق مادي منتظم للأصول (٦ مكاتب)
التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة/النهج المنسق للتحويلات النقدية	• عدم كفاءة تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية، بما في ذلك عدم إجراء التقييمات الكلية والجزئية، وعدم إعداد خطة الضمان (١٠ مكاتب)

* وردت هذه المسائل في تقرير عام ٢٠١٤ بوصفها متكررة أيضاً.

٣٠ - وأسفرت عمليات مراجعة الحسابات هذه، مجتمعة، عن ٢٦٢ توصية، قُدر منها ٧٨ عملية (٣٠ في المائة) باعتبارها ذات أولوية عالية (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥ - توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب القطرية الواردة في تقارير عام ٢٠١٥ وأولوياتها
(مجموع التوصيات: ٢٦٢)

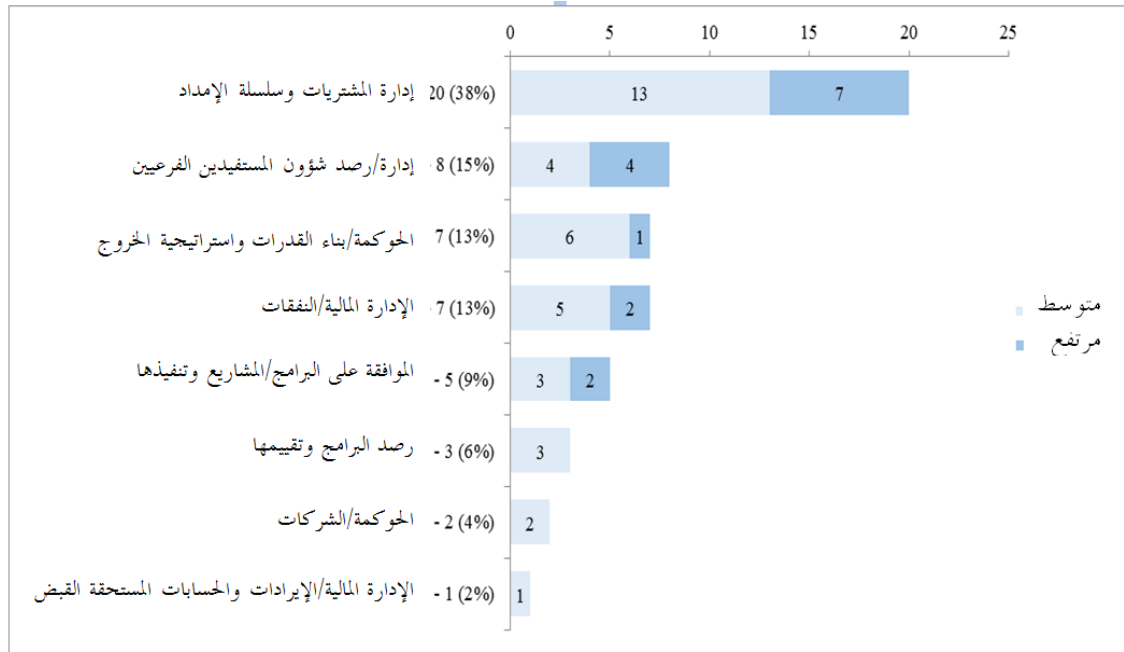


جيم - عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي

٣١ - في عام ٢٠١٥، صدر ما مجموعه ١٦ تقريراً بشأن عمليات مراجعة حسابات منح الصندوق العالمي، يتصل منها ١٤ تقريراً بالمنح التي يُديرها البرنامج الإنمائي بوصفه مستفيداً رئيسياً وتقريران موحدان مستقلان بشأن عمليات مراجعة مختلفة لمكاتب قطرية تابعة للبرنامج الإنمائي بوصفها مستفيدة رئيسية، فضلاً عن عمليات مراجعة لمستفيدين فرعيين من منح الصندوق العالمي التي تُديرها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. وشملت تقارير مراجعة الحسابات الـ ١٤ إدارة منح الصندوق العالمي في ١٤ مكتباً قوطرياً (ثلاثة في أفريقيا وخمسة في الدول العربية، وثلاثة في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، واثنان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواحد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

٣٢ - وتضمنت تقارير المراجعة الـ ١٤ المتصلة بالمنح التي يُديرها البرنامج الإنمائي بوصفه مستفيداً رئيسياً ٥٣ توصية (انظر الشكل ٦)، كان أغلبها (٦٦ في المائة) في المجالات التالية: (أ) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد؛ (ب) إدارة/رصد شؤون المستفيدين الفرعيين؛ (ج) الحوكمة/بناء القدرات واستراتيجية الخروج. وتُجمع المسائل الهامة وفقاً لمجال المراجعة الوارد في الشكل ٧؛ واعتبرت المسائل التي ذكرت في ثلاثة مكاتب على الأقل مسائل متكررة.

الشكل ٦ - توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير عام ٢٠١٥ وأوليائها (مجموع التوصيات: ٥٣)



الشكل ٧ - المسائل المتكررة لمراجعة حسابات الصندوق العام

المسائل المتكررة لمراجعة الحسابات	مجال المراجعة/المجال الفرعي للمراجعة
• جوانب الضعف في إدارة الأصول (٤ مكاتب)	إدارة المشتريات والإمداد
• جوانب الضعف في إدارة الجرد، وتوزيعه وتخزينه (٤ مكاتب)	
• عدم كفاءة مراقبة جودة المنتجات الصيدلانية (٣ مكاتب)	
• عدم كفاءة رصد شؤون المستفيدين الفرعيين (٥ مكاتب)	إدارة/رصد شؤون المستفيدين الفرعيين
• ضعف بناء قدرات الشركاء المنفذين (٣ مكاتب)	الحوكمة/بناء القدرات واستراتيجية الخروج

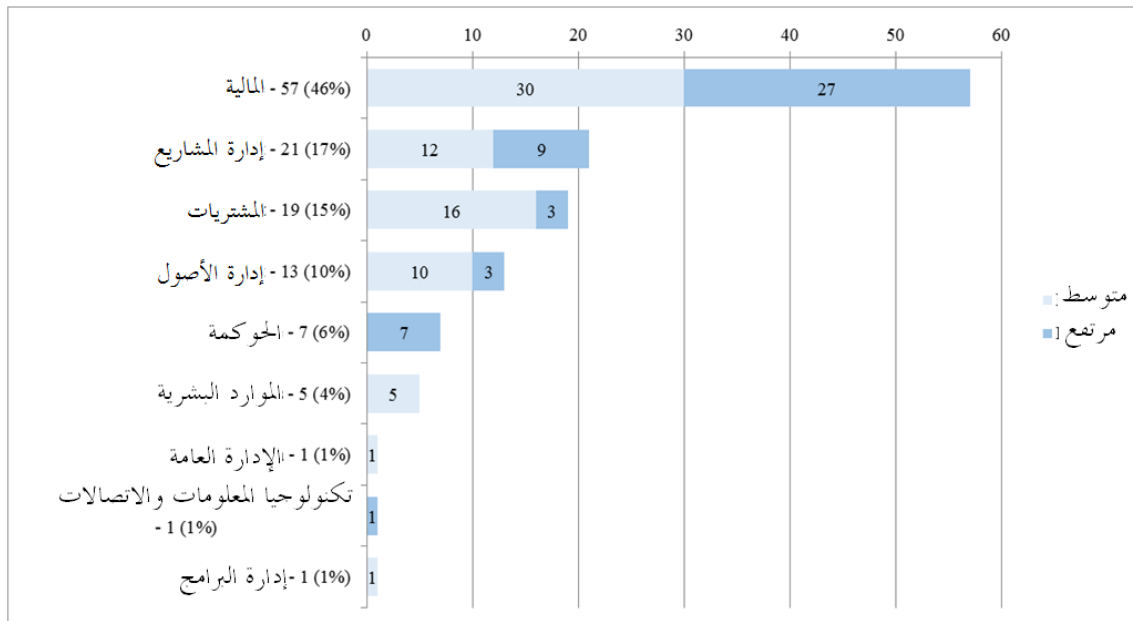
دال - مراجعة حسابات المشاريع

٣٣ - المشاريع التي يُنفذها البرنامج الإنمائي تنفيذًا مباشرًا يمكن استعراضها كجزء من مراجعة حسابات مكتب قطري أو مراجعة حساباتها على نحو مستقل، وبخاصة إذا كانت نفقات المشروع كبيرة و/أو تمثل أخطارًا كبيرة. وفي عام ٢٠١٥، روجعت حسابات ٤٩ مشروعًا من مشاريع التنفيذ المباشر على نحو مستقل، وبلغ مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات ١,٤ بليون دولار.

٣٤ - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر عن ١٢٥ توصية (انظر الشكل ٨)، منها عدد كبير ضمن مجال المالية (٤٦ في المائة) من قبيل عدم الدقة في تسجيل نفقات المشاريع وتخصيصها وتصنيفها في تقرير التنفيذ الموحد، وعدم وجود وثائق داعمة تُبرر القيودات المحاسبية. أما المجالات الأخرى التي صدر بشأنها عدد ملحوظ من التوصيات فكانت إدارة المشاريع والمشتريات وإدارة الأصول.

الشكل ٨ - توزيع توصيات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الواردة في تقارير عام ٢٠١٥ وأولوياتها

(مجموع التوصيات: ١٢٥)



هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات

٣٥ - في عام ٢٠١٥، أصدر المكتب أربعة تقارير مشتركة بين الوكالات نتيجة لأعمال مراجعة مشتركة أو منسقة فيما بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في عدد من منظمات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فضلاً عن صندوق الأمم المتحدة للسكان).

٣٦ - وخلصت مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية إلى أنه ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي وضع إطار لتقديم التقارير يستند إلى النتائج يعكس الأولويات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يضع خططاً للاحتفاظ بالمعارف والقدرات عند انتهاء البرامج الوطنية الواردة في المرحلة الأولى وأن يُقيّم الفوائد والتكاليف والمخاطر بالنسبة للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمواصلته استخدام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كشريك مُنفّذ. وتضمنت التوصيات الأخرى إدخال تحسينات على مجالات إدارة المشتريات والبرامج والمشاريع.

٣٧ - وحددت عملية مراجعة حسابات مبادرة توحيد الأداء في ملاوي ضرورة تحسين الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي كمنسق لمنظومة الأمم المتحدة في البلد. وتضمنت التوصيات المقدمة إدخال تحسينات في إطار الإدارة والمساءلة، وإجراء استعراض قوي لجودة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط العمل السنوية المشتركة، وإدخال تحسينات على تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واختصاصات صندوق الأمم المتحدة الموحد لملاوي. وعلاوة على ذلك، أوصت عملية المراجعة بتحسين خطة الرصد والتقييم وإبلاغ النتائج، واستراتيجية إدارة الأعمال وآلية تنفيذها.

٣٨ - وأسفرت مراجعة حسابات مهمة الوكيل القائم بإدارة الصندوق الإنساني المشترك لجنوب السودان عن توصيات تهدف إلى معالجة النقص في العمليات والمقاييس والوثائق فيما يتعلق بالتوقيت المناسب لعمليات الصرف المختلفة التي يقوم بها المكتب القطري للبرنامج الإنمائي، فضلاً عن الإدارة العامة للصناديق. ولم تُسفر عملية مراجعة مهمة الوكيل القائم بإدارة الصندوق الإنساني المشترك لجنوب السودان عن أية توصيات.

الدروس المستفادة من عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات (القرار ٢٠١١/٢٢)

٣٩ - منذ عام ٢٠٠٩، واستنادا إلى أطر مراجعة الحسابات المتفق عليها مع أعضاء مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، شارك المكتب في عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات وأصدر ما مجموعه ١٧ تقريراً عن مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تتناول صناديق مختارة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، ومبادرة توحيد الأداء، وإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. وأظهرت هذه التجربة أن عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تستغرق وقتاً أطول من غيرها من حيث التخطيط والتنفيذ والإبلاغ، نظراً لضرورة إجراء مشاورات مع دوائر المراجعة الداخلية للحسابات وإدارة المنظمات المشاركة والحصول على مدخلات منها.

٤٠ - وفي الاجتماع السنوي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تطوع المكتب للاضطلاع بالتحليل التجميعي لعمليات مراجعة حسابات مبادرة توحيد الأداء. وتطوع المكتب أيضاً لقيادة دراسة لفريق عامل لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة لمتابعة الأساليب المختلفة لاسترداد تكاليف عمليات مراجعة الحسابات المشتركة، بهدف زيادة تغطية المراجعة بحيث تشمل أنشطة الحوكمة والأنشطة البرنامجية المشتركة للبرامج الميدانية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

خامساً - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٤١ - وصل معدل التنفيذ العام لتوصيات مراجعة الحسابات إلى ٨٥ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو أعلى من المعدل المتحقق في عام ٢٠١٤ (٨١ في المائة). وشمل ذلك كافة التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وهناك ٥٠ توصية ظلت دون أن تُنفذ تنفيذاً تاماً لمدة تربو على ١٨ شهراً (انظر المرفق ٣ للاطلاع على القائمة الكاملة). وهذه زيادة عن عدد تلك التوصيات في عام ٢٠١٤، عندما ظلت ٢٠ توصية دون تنفيذ لما يربو على ١٨ شهراً. ولم تُدرج التوصيات الناجمة عن عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات ضمن عدد التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة، نظراً لأن رصد تنفيذ التوصيات شمل وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهذه تتطلب بطبيعة الحال وقتاً أطول للتنفيذ.

٤٢ - ومن التوصيات الخمسين هذه صُنفت ٢٢ توصية (٤٤ في المائة) بأنها ذات "أولوية عالية" و ٢٢ بأنها ظلت دون تنفيذ لما لا يقل عن ٢٤ شهراً. وكانت تتعلق عشر من هذه التوصيات بمكتب الموارد البشرية وسبع بالمكتب القطري للبرنامج الإنمائي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٣ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن معدل التنفيذ للتوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥، كان ٥٢ في المائة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما يدل على اتخاذ إجراءات فورية من جانب الإدارة بشأن مسائل مراجعة الحسابات التي أثارها المكتب.

سادسا - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

٤٤ - كانت خطة مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية/حكومات وطنية لعام ٢٠١٥ تتألف من ٩٥٧ مشروعا اختيرت استنادا إلى تقييم لمخاطر مراجعة الحسابات اضطلع به المكتب. وبلغ إجمالي تكاليف هذه المشاريع المختارة ١,٩٢ بليون دولار، مما يُمثّل ٧٧ في المائة من نفقات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية/مشاريع التنفيذ الوطني البالغة ٢,٥ بليون دولار في السنة المالية ٢٠١٤. وعمليات المراجعة هذه أجرتها مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات استعانت بها وأدارتها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. وكان من المقرر تقديم تقارير مراجعة الحسابات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان المكتب قد تلقى ٩٥١ تقرير مراجعة، أو ٩٩,٤ في المائة من التقارير المتوقع تقديمها من ٨٣٥ مشروعا من مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني والبالغ عددها ٩٥٧ تقريراً من ١٠٩ مكاتب قطرية.

٤٦ - ولا يزال تقديم التقارير في حينها عن مكتبين قطريين (الأرجنتين واليمن) يُمثّل مشكلة على الرغم من متابعة المكتب لذلك. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم تكن التقارير قد قُدمت عن ستة مشاريع، تُمثّل نفقات إجماليها ١٠,٤ ملايين دولار من الأرجنتين (مشروعان، ٦ ملايين دولار)، واليمن (أربعة مشاريع، ٤,٤ ملايين دولار). وفي حالة المكتب القطري للأرجنتين، ومع ملاحظة حدوث تحسن كبير، ظلت عدة تقارير لمراجعة الحسابات دون أن تُقدم حتى نهاية عام ٢٠١٥. وفي حالة المكتب القطري لليمن، أُرجئت عملية مراجعة الحسابات بسبب الأزمة الأمنية في البلد.

نتائج الاستعراض الذي اضطلع به المكتب

٤٧ - أجرى المكتب استعراضا متعمقا تناول ٤٤٢ تقريراً من التقارير التي تلقاها والتي يبلغ عددها ٩٥١ تقريراً، وتمثل نفقاتها ١,٥٦ بليون دولار أو ٨١ في المائة من النفقات المشمولة بالمراجعة. ورأي مراجعو حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني، في أغلب الحالات، أن النفقات المالية قُدمت بصورة معقولة، وأصدروا رأياً "غير مشفوع

بتحفظات” فيما يتعلق بمبلغ ١,٨٤ بليون دولار (٩٦ في المائة) من مجموع النفقات التي تمت مراجعتها وقدره ١,٩٢ بليون دولار.

٤٨ - وحصل أغلب المكاتب القطرية (٨٢ في المائة) على تقدير عام “مرض” من المكتب بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٧٥ في المائة في السنة المالية ٢٠١٣؛ وحصل ١٤ في المائة على تقدير “مرض جزئياً”، مقابل ١٧ في المائة في عام ٢٠١٣؛ وحصل ٤ في المائة على تقدير “غير مرض” في عام ٢٠١٤، مما يُمثل انخفاضاً عن النسبة المبلغية عن عام ٢٠١٣ وقدرها ٨ في المائة (انظر الشكل ٩). واشتمل التقدير العام على أربعة عناصر: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ (ب) متابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ (ج) الالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ (د) إدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها. وأصدر المكتب رسائل استعراض توجه انتباه المكاتب القطرية إلى المجالات التي تتطلب تحسينات.

الشكل ٩ - نتائج تقييم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لجودة تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني

التقدير العام				
السنة المالية ٢٠١٤		السنة المالية ٢٠١٣		
(عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٥)		(عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٤)		
عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان	النسبة المئوية	التقدير
٨٩	٨٢	٨٧	٧٥	مُرضٍ
١٥	١٤	٢٠	١٧	مُرضٍ جزئياً
٤	٤	٩	٨	غير مُرضٍ
١٠٨	١٠٠	١١٦	١٠٠	مجموع المكاتب القطرية

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني والإجراءات المتخذة بشأنها

٤٩ - اشتملت تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني التي استُعرضت تفصيلاً على ١,٠٣٦ مسألة، صُنِف أغلبها (٧١ في المائة) بأنه ذو “أولوية متوسطة”. وكان أغلب المسائل (٤٩ في المائة) يتعلق بالإدارة المالية مقابل ٤٦ في المائة في السنة المالية ٢٠١٣. وتعلق المجالات الأخرى بسير المشاريع ومعدل الإنجاز، والمشتريات، والموارد البشرية، وإدارة المعدات واستخدامها، ونُظُم وضوابط مسك السجلات، والهيكلة الإداري.

٥٠ - وقام المكتب برصد الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لمعالجة مسائل مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني، ولاحظ أنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان قد تم، كما ينبغي، معالجة ٨٠ في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها ١٠٣٦ مسألة.

آراء مراجعي الحسابات والأثر المالي الصافي

٥١ - فيما يتعلق بالتقارير المتضمنة آراء معدلة، قدر المكتب أن مجموع الأثر المالي الصافي للسنة المالية ٢٠١٤ كان فيه مغالاة في التقدير بمبلغ صافيه ٦٠١ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ٠,٣ في المائة عن إجمالي النفقات المراجعة (١,٩٢ بليون دولار) وينخفض ذلك عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٣ (٩٢,٢ مليون دولار). وكان يرجع صافي الأثر المالي إلى وجود آراء مُعدّلة بشأن ٧٣ مشروعاً في ٢٨ بلداً. وعُزيت التحفظات بالدرجة الأولى إلى وجود نفقات غير مدعومة بما يُثبتها (٢٧ مشروعاً)، وعدم صحة تسجيل السلف/النفقات (١٩ مشروعاً) وعدم تسجيل النفقات (١٢ مشروعاً).

عمليات مراجعة الحسابات المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية

٥٢ - في عام ٢٠١٤، اعتزمت سبعة مكاتب قطرية (إندونيسيا، وبوتان، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرأس الأخضر، وفييت نام، والمغرب) التي تتبع إجراءات النهج المنسق للتحويلات النقدية إجراء مراجعات الحسابات المطلوبة للشركاء المنفذين. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان المكتب قد تلقى ٦١ تقرير مراجعة من أربعة مكاتب من المكاتب القطرية السبعة. ومن الـ ٦١ تقريراً، حصل ٥١ تقريراً على رأي "غير مشفوع بتحفظات" وحصل ١٠ تقارير على رأي "معدل" بشأن البيانات المالية.

سابعاً - التحقيقات

٥٣ - خلال عام ٢٠١٥، فتح المكتب ٣٧٠ قضية جديدة، مما يمثل زيادة كبيرة (٢٤ في المائة) عن عدد القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٤ (٢٩٩). ورُحِّل المكتب أيضاً ١٦٢ قضية من عام ٢٠١٤، وبذلك أصبح مجموع عدد القضايا ٥٣٢ قضية في عام ٢٠١٥، أي بزيادة بنسبة ١١ في المائة عن عدد القضايا في عام ٢٠١٤ (٤٧٨ قضية).

٥٤ - ومن القضايا الـ ٥٣٢، أقفل المكتب ٣٢٨ قضية في عام ٢٠١٥، وذلك بزيادة بنسبة ٤ في المائة عن عام ٢٠١٤ (٣١٦ قضية). وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان قد رُحِّل ٢٠٤ قضايا إلى عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ١٠).

الشكل ١٠ - العدد الإجمالي للقضايا التي عالجها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥

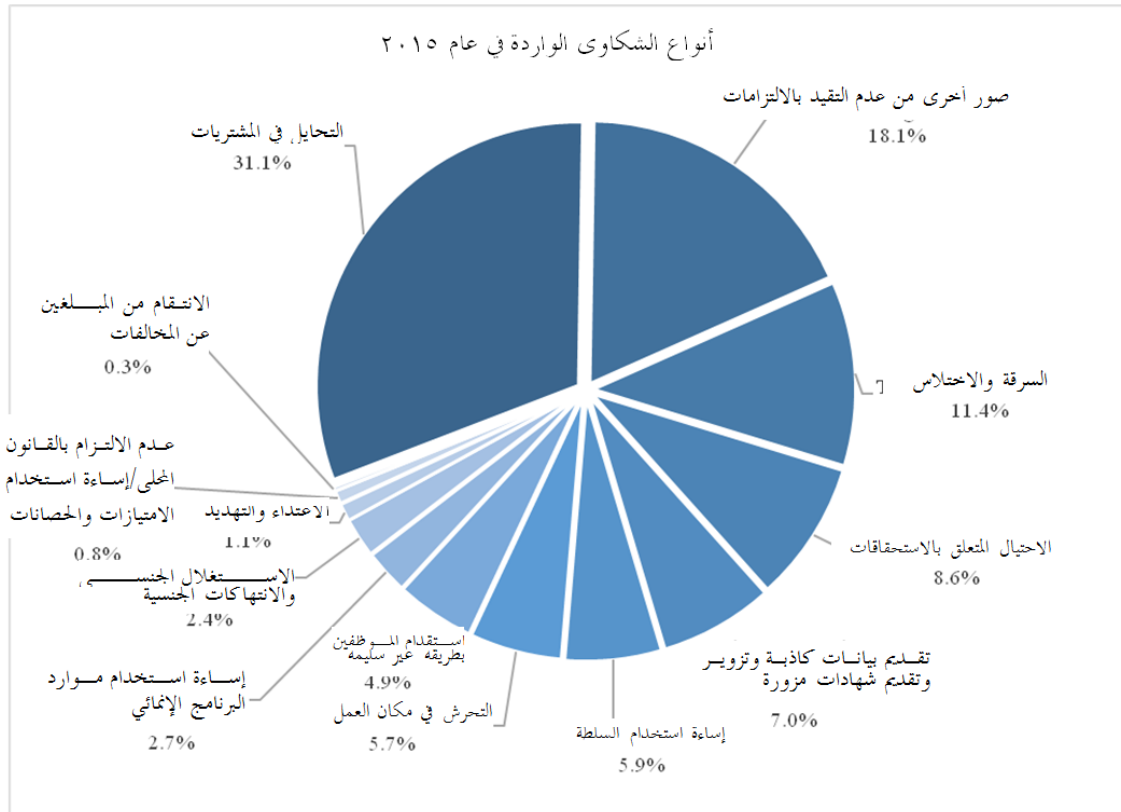
العدد الإجمالي للقضايا	٢٠١٤	٢٠١٥
القضايا المرحّلة حتى ١ كانون الثاني/يناير	١٧٩	١٦٢
القضايا المقبولة خلال السنة	٢٩٩	٣٧٠
مجموع القضايا خلال السنة	٤٧٨	٥٣٢
القضايا المقفلة (من القضايا المرحّلة)	١٤٩	١١٤
القضايا المقفلة (من القضايا المقبولة)	١٦٧	٢١٤
مجموع القضايا المقفلة	٣١٦	٣٢٨
القضايا المرحّلة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	١٦٢	٢٠٤

نوع الشكاوى

٥٥ - ظلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في عمليات الشراء؛ والسرقه والاختلاس؛ وإساءة استخدام موارد البرنامج الإنمائي؛ وتقديم بيانات كاذبة؛ والتزوير، وتقديم شهادات مزورة؛ والاحتيال فيما يتعلق بالاستحقاقات) تمثل أكبر فئة من فئات القضايا، حيث كانت تُشكّل ٦١ في المائة من العدد الإجمالي للقضايا التي وردت إلى المكتب في عام ٢٠١٥، وذلك بزيادة نسبتها ٦ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٤ (٥٥ في المائة) (انظر الشكل ١١)^(٢)

(٢) في عام ٢٠١٥، غيّر المكتب الفئة المعنونة "تقديم بيانات كاذبة"، لتصبح "تقديم بيانات كاذبة، وتزوير، وتقديم شهادات مزورة" وهي مُدرجة الآن ضمن الشكاوى المتصلة بالمخالفات المالية. ولم تُدرج هذه الفئة في النسبة البالغة ٥٥ في المائة المبلغة في عام ٢٠١٤.

الشكل ١١ - أنواع الشكاوى الواردة في عام ٢٠١٥



٥٦ - أفريقيا هي المنطقة التي تلقى المكتب منها أكثر الشكاوى في عام ٢٠١٥ (١٢٠ قضية)، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٩٨ قضية)، والدول العربية (٤٦ قضية)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٤١ قضية)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٣ قضية). وتلقى المكتب ١٣ قضية من المقرر و ٢٩ قضية تشمل موظفين أو أفرادا آخرين من العاملين يعقود مع البرنامج الإنمائي المتدربين في وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (انظر الشكل ١٢).

الشكل ١٢ - القضايا الواردة في عام ٢٠١٥ بحسب المنطقة



معالجة القضايا

٥٧ - من القضايا الـ ٣٢٨ التي أقيمت في عام ٢٠١٥، أقل ١٣٥ قضية (٤١ في المائة من القضايا المنجزة) بعد إجراء تقييم أولي. ومن هذه القضايا الـ ١٣٥، أقل ١١٨ قضية بسبب عدم وجود أدلة كافية على المخالفة تُبرر إجراء تحقيق، أو لأن الادعاءات لا تدخل ضمن ولاية المكتب، أو بسبب عدم وجود مسوغ لإجراء تحقيق. وأحيل سبع عشرة قضية إلى مكاتب أخرى لاتخاذ الإجراء المناسب (انظر الشكل ١٣).

٥٨ - وكان إقفال الـ ١٣٩ قضية المتبقية ناتجا عن إجراء تحقيق كامل، أسفرت ٥٠ قضية (٢٦ في المائة) منها عن تقرير تحقيق أثبت وجود أدلة على سوء السلوك أو مخالفة أخرى، وذلك بانخفاض بنسبة ١٥ في المائة عن العدد الإجمالي لتقارير التحقيق الصادرة في عام ٢٠١٤ (٥٩ تقرير تحقيق). وثبت أن الـ ١٤٣ قضية الأخرى لم تكن مؤيدة بأدلة وأقيمت بعد التحقيق (انظر الشكل ١٣).

٥٩ - وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان لا يزال هناك خمس قضايا قيد التقييم و ١٩٩ قضية قيد التحقيق.

الشكل ١٣ - الفصل في القضايا

الإجراءات المتخذة		عدد القضايا في عام ٢٠١٤	عدد القضايا في عام ٢٠١٥
بعد التقييم			
-	أقفلت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق	٢٠٩	١١٨
-	أحيلت إلى مكاتب أخرى داخل البرنامج الإنمائي	٢٢	١٧
المجموع		٢٣١	١٣٥
بعد التحقيق			
أقفلت (غير مؤيدة بأدلة)*		٢٦	١٣٠ ^(٣)
أقفلت (مؤيدة بأدلة)			
-	قدمت إلى المكتب القانوني	٢٦	١٣
-	قدمت إلى المكاتب القطرية	٦	١٦
-	قدمت إلى لجنة استعراض البائعين	٢٢	١٥
-	قدمت إلى منظمات أخرى	٢	٣
-	قدمت إلى مكاتب أخرى للبرنامج الإنمائي	٣	٣
-	تقارير تحقيق أخرى	-	-
المجموع الفرعي للقضايا (المؤيدة بأدلة)		٥٩	٥٠
الرسائل الإدارية			
-	الرسائل الصادرة كنتائج نهائية (لم تؤيد بأدلة)*		١٣
-	الرسائل الصادرة بالإضافة إلى الناتج النهائي		١٨
مجموع القضايا التي أقفلت بعد التحقيق		٨٥	١٩٣
مجموع القضايا التي أقفلت خلال السنة		٣١٦	٣٢٨
تقارير التحقيق الصادرة		٥٩	٥٠
الرسائل الإدارية الصادرة		١٦	٣١

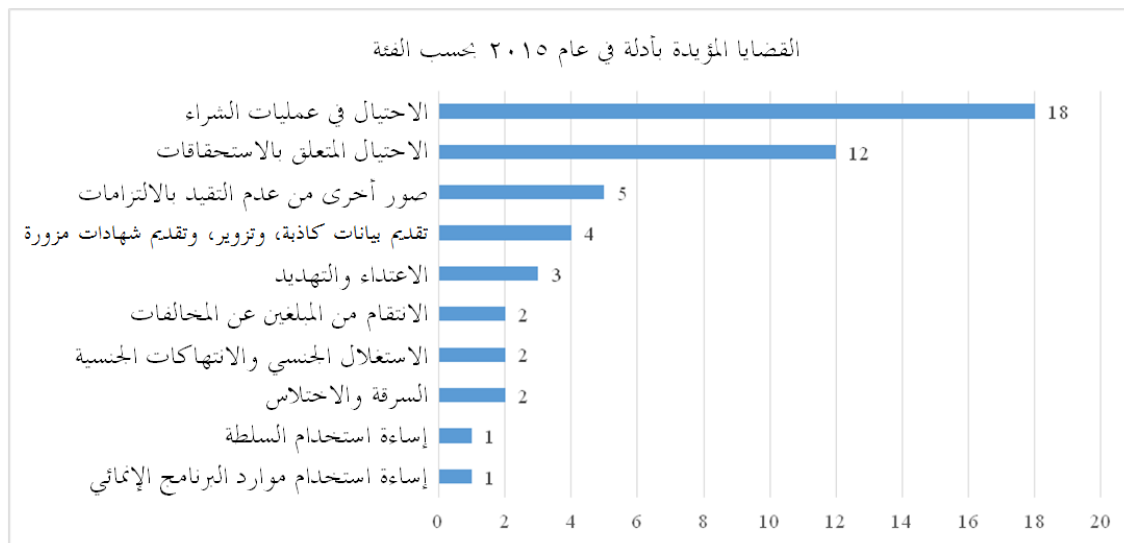
* مجموع القضايا التي لم تُؤيد بأدلة في عام ٢٠١٥ = ١٤٣ (١٣٠+١٣).

(٣) ترجع الزيادة في عدد القضايا التي 'أقفلت' (و لم تُؤيد بأدلة) إلى تنقيح أجري في عام ٢٠١٥ للطريقة التي يُصنف بها المكتب فصله في القضايا.

القضايا المؤيدة بأدلة

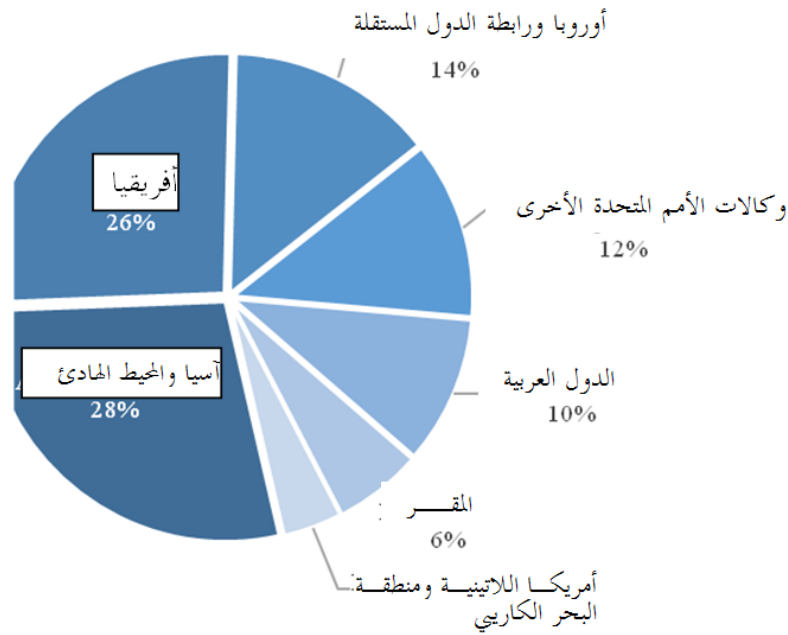
٦٠ - كان أغلب المخالفات المحددة في التحقيقات الـ ٥٠ المؤيدة بأدلة يتعلق بما يلي: التدليس في عمليات الشراء (١٨ قضية، أو ٣٦ في المائة)؛ والاحتيال فيما يتعلق بالاستحقاقات (١٢ قضية، أو ٢٤ في المائة)؛ وأشكال أخرى من عدم التقيد بالالتزامات (٥ قضايا، أو ١٠ في المائة)؛ وتقديم بيانات كاذبة، وتزوير، وتقديم شهادات مزورة (٤ قضايا، أو ٨ في المائة) (انظر الشكل ١٤).

الشكل ١٤ - القضايا المؤيدة بأدلة في عام ٢٠١٥ بحسب الفئة



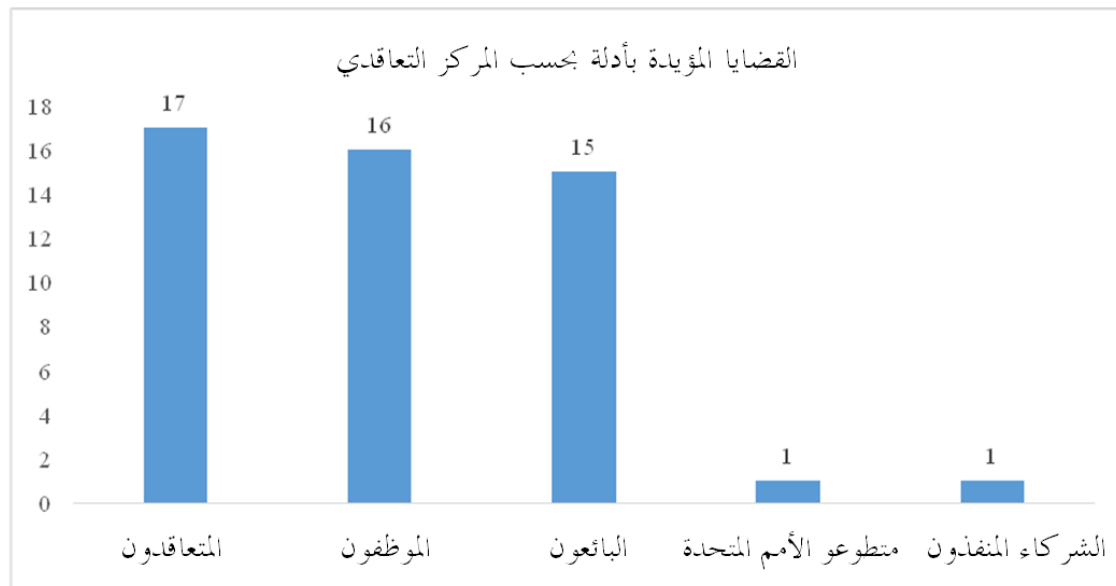
٦١ - ومن هذه القضايا الـ ٥٠ وقع ٢٨ في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٦ في المائة في منطقة أفريقيا، و ١٤ في المائة في أوروبا ورابطة الدول المستقلة (انظر الشكل ١٥).

الشكل ١٥ - القضايا المؤيدة بأدلة في عام ٢٠١٥، بحسب المنطقة



٦٢ - وشملت الـ ٥٠ قضية المؤيدة بأدلة ١٧ متعاقدًا (من الحاملين لعقود خدمات والمتعاقدين الأفراد)، و ١٦ موظفًا، و ١٥ بائعًا، ومتطوعًا من متطوعي الأمم المتحدة، وشريكا منفذا (انظر الشكل ١٦).

الشكل ١٦ - القضايا المؤيدة بأدلة بحسب المركز التعاقدى



الرسائل الإدارية

٦٣ - في عام ٢٠١٥، أصدر المكتب ٣١ رسالة إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية لمعالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية كما لاحظها المحققون. ويُمثل ذلك زيادة بنسبة ٩٣،٨ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٤، حيث أصدر ١٦ رسالة إدارية.

الخسائر المالية واستردادها (القراران ٢٠١٤/٢١ و ٢٠١٥/١٣)

٦٤ - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي والتي كانت مؤيدة بأدلة في تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب خلال عام ٢٠١٥ حوالي مليون دولار (انظر المرفق ٤).

٦٥ - وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كان البرنامج الإنمائي قد استرد حوالي ٣٠٠ ١٤ دولار (أو ١،٤ في المائة) من مجموع الخسائر المحددة في تقارير التحقيق خلال عام ٢٠١٥.

٦٦ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان قد استرد حوالي ٨٠٠ ١٠ دولار من خسائر البرنامج الإنمائي البالغة حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ دولار المحددة في تقارير التحقيق الصادرة خلال عام ٢٠١٤^(٤). وأوضح المكتب القانوني أنه من مبلغ الـ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار، لم تكن الخسارة البالغة ٦٥٢ ٠٨٧ دولارا المحددة في إحدى القضايا قابلة للاسترداد.

٦٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان قد استرد ما مجموعه حوالي ١٥ ٠٠٠ دولار من الخسارة التي تكبدها البرنامج الإنمائي وقدرها حوالي ٣،٣ ملايين دولار المحددة في تقارير التحقيق الصادرة خلال عام ٢٠١٣.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، كان قد استرد مبلغ حوالي ٢،٨ مليون دولار في السنوات السابقة، وذلك في أربع قضايا أبلغ عنها في سنوات مختلفة. بيد أن هذه المبالغ لم يُبلغ عنها كخسائر خلال السنة المشمولة بالتقرير المتعلق بها حيث لم تكن التحقيقات قد انتهت بعد.

(٤) في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الخسائر المالية المؤيدة بأدلة والواردة في تقارير التحقيق المقدمة من المكتب قرابة ٦،١ ملايين دولار. بيد أن مبلغا قدره ٥،٢ ملايين دولار من هذا المبلغ كان نتيجة لأربعة تحقيقات اشتملت على مبالغ قُدمت إلى مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء وحوّلت إلى منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة قامت بتنفيذها، وأصدرت هذه المنظمة عقودا إلى بائعين مما أفضى في النهاية إلى التدليس والسرقة. وأصدرت هيئة التحقيق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الأخرى تلك تقارير نُشبت الخسارة، وأيدها المكتب بغرض طلب توقيع جزاءات على البائعين. ويرجع أمر المحاسبة والإبلاغ الماليين بشأن هذه المبالغ إلى منظمة الأمم المتحدة الأخرى وليس إلى البرنامج الإنمائي. وعلى ذلك، لم يُدرج هذا المبلغ في هذه الفقرة.

٦٩ - كذلك في عام ٢٠١٥، شرع المكتب في مشروع لتقييم معدل استرداد البرنامج الإنمائي للأصول التي تم خسارتها بسبب التدليس والسرقة خلال السنوات الأخيرة ولاقتراح أساليب لزيادة معدل الاسترداد في المستقبل. وقُدمت نتائج هذا المشروع إلى فريق الأداء المؤسسي التابع للبرنامج الإنمائي، الذي وافق على إنشاء فريق عمل برئاسة مكتب الخدمات الإدارية، لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار ٢٠١١/٢٢)

٧٠ - ترد أدناه إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى (أي المكتب القانوني، والفريق الاستشاري المعني بالتدابير التأديبية، ومكتب الأخلاقيات، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض البائعين، والمكاتب الإقليمية) في القضايا التي دعمها المكتب بأدلة.

٧١ - واستناداً إلى تقارير التحقيق الـ ١٣ المرسلة إلى المكتب القانوني بشأن موظفين، تم فصل اثنين من أولئك الموظفين وأنهيت خدمة اثنين مع دفع تعويض بدلاً من مهلة الإشعار^(٥). وفي حالة الموظف الذي استقال قبل إتمام التحقيق، وضعت رسالة في ملفه عملاً بالمادة ٧٢ من الإطار القانوني، تُبين أنه كانت ستوجه إليه تهمة سوء السلوك لو ظل موظفاً في المنظمة. وُبرئ موظف آخر.

٧٢ - ومن التقارير المتبقية التي أرسلت إلى المكتب القانوني، كان هناك سبعة تقارير قيد الاستعراض في نهاية عام ٢٠١٥.

٧٣ - ومن تقارير التحقيق الثلاثة المقدمة إلى منظمة أخرى، قُدم أحدها إلى الفريق الاستشاري المعني بالتدابير التأديبية بشأن متطوعي الأمم المتحدة، وكان لا يزال قيد الاستعراض حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقُدم التقريران الآخران إلى منظمة أخرى لإجراء استعراض مستقل وكانا أيضاً قيد الاستعراض في نهاية عام ٢٠١٥.

٧٤ - وقُدم تقريراً تحقيقاً إلى مكتب الأخلاقيات. وفي واحد منهما، اتخذ مكتب الأخلاقيات قراراً مستقلاً يُفيد بعدم وجود انتقام وأصدر التوصيات المناسبة. وفي الآخر، اتخذ مكتب الأخلاقيات قراره المستقل الذي مفاده أن صاحب الشكوى تعرض فعلاً للانتقام، وأصدر التوصيات المناسبة.

(٥) عملاً بالقاعدة ١٠-٢٨^٨ من النظام الإداري للموظفين، يمكن أن يكون إنهاء الخدمة أحد التدابير التي تُفرض على الموظفين، وذلك يمكن أن يكون بإشعار بمهلة أو بتعويض بدلاً من الإشعار بالمهلة. وبدلاً من الإشعار بالمهلة، يمكن دفع تعويض مكافئ للمرتب وتسوية مقر العمل والبدلات المنطبقة المقابلة لفترة الإشعار بالمهلة ذات الصلة بحسب العقد، بالمعدل الساري في آخر يوم في الخدمة.

٧٥ - ومن ال ١٦ تقريراً التي قُدمت إلى المكاتب القطرية، أنهيت عقود أربعة من حاملي عقود الخدمات، ولم يُجدد عقد واحد من حاملي هذه العقود. ولم يُجدد عقدان من عقود الخدمات لأسباب خارجة عن التحقيق. واستقال ثلاثة من حاملي عقود الخدمات قبل الانتهاء من التحقيق.

٧٦ - وكانت التقارير الستة المتبقية التي أرسلت إلى مكاتب قطرية لا تزال قيد الاستعراض حتى نهاية عام ٢٠١٥.

تقارير التحقيق الأخرى

٧٧ - في عام ٢٠١٥، قُدم ١٢ تقرير تحقيق (تشمل ١٥ قضية) إلى لجنة استعراض البائعين (الهيئة الفنية الداخلية المُكلّفة بمهمة تقديم توصيات إلى كبير موظفي المشتريات بشأن طلبات فرض جزاءات على البائعين). وظل ال ١٢ تقريراً جميعها قيد الاستعراض من جانب اللجنة حتى نهاية عام ٢٠١٥.

٧٨ - وقُدم أحد تقارير التحقيق إلى مكتب آخر تابع للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥.

٧٩ - وقدم المكتب إلى المكتب القانوني في عام ٢٠١٥ أربعة طلبات للإحالة إلى سلطات وطنية.

الامتثال الاجتماعي والبيئي

٨٠ - كان عام ٢٠١٥ عام تحول بالنسبة لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي داخل قسم التحقيقات بالمكتب. فبعد عامين من تصميم الوحدة وإنشائها، بدأ تشغيلها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وخلال عام ٢٠١٥، واصلت الوحدة تعزيز هيكلها التشغيلي، وعززت وعي الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بشأن مهمة استعراض الامتثال، وتلقت عدداً من الشكاوى والاستفسارات ذات الصلة وحللتها، وسجلت قضيتها الأولى (في الهند). واضطلعت ببعثة توعية إلى كينيا، وشاركت في القيام بدور رئيسي في الاجتماع السنوي لآليات المساءلة الدولية. وبدأ تشغيل أداة تحقيق الشفافية بها، المعروفة باسم "السجل" على موقعها الشبكي وتؤدي دورها وفقاً للمواصفات. وقد أوشك إنشاء نظام إدارة القضايا بها على الانتهاء. وهي تواصل تعاونها مع آلية الاستجابة لأصحاب المصلحة (داخل مكتب السياسات ودعم البرامج) بشأن عدد من المسائل منها الشكاوى الواردة، والرسائل الإخبارية المشتركة، والصفحات الشبكية المشتركة، وتنفيذ نظام إدارة القضايا. وواصلت وضع عدد من مواد التوعية، بما في ذلك رسالتها الإخبارية الخاصة ونواتج التوعية الشبكية والمتعددة الوسائط.

ثامنا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٨١ - واصل مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بصفته رئيس مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، قيادة أنشطة تلك المجموعة التي شملت عقد "اجتماعات افتراضية" كل شهرين؛ وشبكة الرقابة على المانحين الثنائيين؛ ومراقبة المشاركة في عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات؛ والأنشطة المعيارية المختلفة بشأن وضع أدوات مراجعة الحسابات ومنهجيتها والتنسيق بينها.

٨٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شكّل المكتب فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات لاستضافة الاجتماع السنوي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقاد المكتب المشاركة المستمرة لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة في المناقشات التي تُجرى مع الاتحاد الأوروبي بشأن منحة تقدير توافر أركان التفويض أو اتفاق التفويض، وإنشاء أفرقة عاملة لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة بشأن استرداد تكاليف العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات، ورأي مراجعي الحسابات على نطاق المنظمة. وشارك المكتب في دورة الفريق العامل التابع لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة بشأن رأي مراجعي الحسابات فيما يتعلق بمستوى المشاركة، وشارك بنشاط في المناقشات التي أجريت في "الاجتماعات الافتراضية" لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التي عُقدت خلال عام ٢٠١٥، وقدم الدعم لها.

٨٣ - وواصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء والنظراء لتحديد أفضل الممارسات وتبادلها، ومناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. وعُيّن نائب المدير، رئيس التحقيقات في المكتب، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ نائباً لرئيس مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة.

تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

الخدمات الاستشارية

٨٤ - واصل المكتب تقديم المشورة إلى جميع مستويات الإدارة بالمقر، وإلى المراكز الإقليمية، والمكاتب القطرية. وشملت المشورة المقدمة طائفة واسعة من المواضيع، مثل عمليات مراجعة الحسابات لمشاريع المنظمات غير الحكومية/مشاريع التنفيذ الوطني، ومشاريع التنفيذ المباشر، وتقديم التقارير بشأنها، وتقييم النهج المنسق للتحويلات النقدية،

وعمليات الموارد البشرية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان المكتب يستعرض أيضا بانتظام الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات الواردة في اتفاقات المساهمات المبرمة مع الجهات المانحة، عندما كان يُطلب منه ذلك.

٨٥ - وقدم المكتب أيضا الدعم بالموارد إلى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في غينيا من أجل مبادرة مكافحة فيروس إيبولا لفترة ستة أشهر.

تقديم خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

٨٦ - استنادا إلى اتفاق للخدمات مؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مبرم مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واصل المكتب تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥. وانتهى أجل هذا الاتفاق في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وجُدد لفترة سنتين أخريين. وخصص المكتب وحدة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تضم أربع وظائف ممولة تمويلا كاملا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتُقدّم تقارير أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات الداخلية التي يقوم بها المكتب في هذا الصدد على نحو مستقل إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

عاشرا - الرأي

٨٧ - إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولة عن المحافظة على كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي. ووفقا لسياسة الرقابة في البرنامج الإنمائي باعتبارها جزءا من إطار المساءلة للبرنامج (DP/2008/16/Rev.1)، يُوفّر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رقابة خارجية مستقلة من خلال طرق من بينها عمليات مراجعة حسابات البيانات المالية للبرنامج الإنمائي والإجراءات المالية ذات الصلة، ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، والإدارة والتنظيم في البرنامج الإنمائي عموما. ويُوفّر المكتب رقابة داخلية مستقلة من خلال عمليات مراجعة الحسابات الداخلية على كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي. والهدف الرئيسي للعمل الذي يضطلع به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة هو إبداء الرأي بشأن البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو هدف مختلف عن هدف العمل الذي يضطلع به المكتب.

٨٨ - يقتضي القرار ١٣/٢٠١٥ أن يُقدّم المكتب رأيا، يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الذي تعتمده المنظمة. ويستند

المكتب في رأيه إلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأغلبها يتناول أنشطة البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٤. ويرد موجز مقتضب لأعمال مراجعة الحسابات التي تدعم هذا الرأي في الفصل الرابع من هذا التقرير، ويرد وصف للمعايير الداعمة له في المرفق ٥. أما منهجية تقييم المخاطر التي يتبعها المكتب والتي تزيد من تواتر عمليات مراجعة حسابات الكيانات عالية الخطورة فيرد بيانها في الفصل الأول.

٨٩ - ويرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أنه استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، كانت كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي، اللتين تناولتهما تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥، في مجملتهما، مرضيتين جزئيا، مما يعني أنهما، بوجه عام، ثابتان وتؤديان مهمتهما، ولكنهما تحتاجان إلى تحسين. ويُعد معدل تنفيذ توصيات عمليات مراجعة الحسابات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ البالغ ٨٥ في المائة مقبولا عندما يُقارن بالهدف المحدد في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للبرنامج الإنمائي. ومعدل التنفيذ هذا يبعث على الارتياح من حيث أنه يجري، بوجه عام، اتخاذ الإجراء المناسب وفي حينه، كلما دعت الضرورة إلى إجراء تحسينات في إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.